دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع معلمي ومعلمات المدارس الأساسية والثانوية في محافظة إربد في العام ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث تم اختيار عينة منهم بلغت (٢٨٧) معلما ومعلمة، ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استبانة مكونة من (٢٤) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: الرعاية والتعليم والحماية من العنف. وبعد تطبيق الأداة على أفراد العينة أظهرت النتائج أن دور الأسرة في تطبيق حقوق الطفل كان متوسطا على جميع المجالات والأداة ككل، كما أظهرت وجود فروق في دور الأسرة في تطبيق حقوق الطفل على مجال حماية الطفل من العنف وكانت الفروق لصالح الإناث، ومجال مستوى المدارس وكانت الفروق لصالح المدارس الأساسية، في حين لم تظهر وجود فروق في دور الأسرة تعزى لمتغير مدة الزواج، في ضوء تلك النتائج أوصى الباحث بضرورة التوعية بأهمية حقوق الطفل وضرورة الحد من ظاهرة العنف ضد الأطفال.

الكلمات المفتاحية: الطفل، حقوق الطفل، الأسرة.

Abstract:

Educational Applications of Children's Rights In Jordanian Family in The light of Jordanian Legislation

This study aims to reveal the role of the Jordanian family in the implementation of child rights included in the Jordanian legislation. The study community consists of all teachers in primary and secondary schools in Irbid governorate in 2012/2013. A sample of (287) teachers were selected randomly, to achieve the aim of study , questionnaire consisting of (24) paragraphs was prepared in three areas: care, education and protection against violence. The results showed that the role of the family in the implementation of child rights was average on all domains. The results also showed differences in the role of the family in the implementation of children's rights in the field of child protection against violence. The differences were in favor of basic schools, while the results did not show differences in the role of the family due to the variable duration of marriage. In light of these results. In the light of these results, the researcher recommended the need to raise awareness about the importance of children's rights and the need to reduce violence against children.

Keywords: child, child rights, family.

المقدمة:

تعد مرحلة الطفولة من أكثر المراحل أهمية في حياة الإنسان، فهي الأساس الذي يشكل شخصيته اللاحقة، والأساس الذي تعتمد عليه إنتاجيته وعطاؤه المستقبلي؛ وبالتالي فإن الخبرات المبكرة لدى الطفل لها تأثير فاعل على طبيعة النمو لديه، وليس هذا التأثير على المستوى التقليدي للنمو العقلي (المعرفي) فحسب، بل يتعداه إلى مستوى توجيه الاستفادة من خلايا الدماغ المعقدة لدى الطفل وتفعيلها بدلاً من أن تهمل وتنتهي.

وفي هذا الصدد أكد (فلسفي، ١٤٠٧هـ) على أهمية الاهتمام بالطفل وتربيته تربية سليمة من جميع النواحي الثقافية والاجتماعية والنفسية والجسمية ويعد الاهتمام بحقوق الطفل وحاجاته التربوية مطلب ديني وإنساني مفاده حسن التكوين لما بعده من المراحل وبناء الشخصية من كل جوانبها فتبذل من أجلها الجهود في ذلك، فمستقبل الفرد مبني على مرحلته الطفولة ومدى الاهتمام والعناية بها، كما أن مستقبل المجتمع مرهون بهذا الاهتمام والعناية بهذه المرحلة.

وتمثل الأسرة أحد أبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتي يقع على عاتقها مهمة إعداد الطفل للحياة كما أنها الأداة الأولى التي تنقل قيم المجتمع وثقافة ومعتقداتها لأبنائها، وأخيرا فإن الأسرة هي الجهة المشرفة على النمو الاجتماعي للطفل وتكوين شخصيته لذا كانت التنشئة الاجتماعية الأسرية هي مجموعة العمليات التي يقوم بها الوالدان من أجل غرس القيم والمبادئ في نفوس أبنائهم وتوجيههم التوجيه السليم (مختار، ٢٠٠٥).

ويقع على عائق الأسرة توفير البيئة الاجتماعية الداعمة للسلوك السليم لأبنائهم من خلال توفير جملة من المتطلبات المادية والاجتماعية والمعنوية تسهم في غرس القيم السليمة في نفوس أبنائها وتتبلور على شكل سلوك عملي ممارس على أرض الواقع، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بضمان الأسرة لحقوق الطفل باعتبارها حقوقا طبيعية يكتسبها الطفل باعتبار إنسانيته وهي غير قابلة للمساواة أو التسويف، لذا كانت هذه الحقوق محل اهتمام كافة المجتمعات بهذه المرحلة بطريقة تنبع من قيم المجتمع وثقافته ومعاييره الخاصة، فوضعت حقوقاً خاصة بالأطفال تضمن لهم الحماية والتطور السليم عقلياً وجسدياً وعاطفياً، واهتمت بتنشئتهم تنشئة سليمة (Shannon, 2001).

وتمثل حقوق الطفل جزءا من منظومة حقوق الإنسان لأن الطفل في حقيقته إنسان، وبالتالي يُنظر إلى تلك الحقوق باعتبارها حق الإنسان في مرحلة من مراحل العمر، وهذه الحقوق في أصلها الالتزامات المفروضة على الأسرة والدولة والمجتمع

الإنساني ككل، وبالتالي فإنها تتطلب ما يكفل حمايتها لذا سارعت الدول إلى إصدار التشريعات التي تكفل حماية حقوق الطفل، كما سارعت إلى الانضمام إلى المجموعة العالمية والتوقيع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الأطفال (عبدو، ٢٠١٠).

وتُعرف حقوق الطفل على أنها الحقوق المتأصلة في الطبيعة الإنسانية، أو هي الحقوق التي يكتسبها الطفل بمجرد ولادته والتي لا يمكن العيش بدونها وتتطور معه بتطور مراحل الحياة التي يعيشها (رضوان، ٢٠٠٥)، وعرفها (البراوي، ٢٠١٢) بأنها مجموعة الحقوق التي كفلها الشرع أو القانون والتي تهدف إلى حماية الطفل وتأكيد حريته وحقه في الحياة الكريمة.

وتشير الأدبيات المختلفة إلى أن مؤسسات التنمية الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة لا يمكن أن تضطلع بدور رعاية حقوق الأطفال ما لم يتم دمج الأطفال في عملية رعاية تلك الحقوق من خلال توفير البيئة الاجتماعية الداعمة لمشاركة الأطفال في عملية صنع القرار كاختيار المدارس مثلا وكذلك أوقات اللعب والراحة فلا زالت الأسرة هي التي تنظم ذلك دون مشاركة حقيقية من الطفل (Bickmore, 2001).

أما (Johnny, 2006) فقد نبه إلى أنه غالبا ما تستبعد أصوات الأطفال من القرارات التي تتخذ في الأسرة أو البيئة المدرسية، علما بأن الأسرة أو المدرسة تتبنى سلوكاتها الاجتماعية أو التعليمية بحجة حماية الأطفال، وفي الوقت نفسه قد تنتهك أيضا حقهم في المشاركة في القرارات التي تمسهم.

وبالرغم من الاهتمام المحلي والدولي بمسألة حقوق الأطفال إلا أن العديد من الباحثين نبهوا إلى مخاطر جملة تواجه قضية حقوق الطفل سواء على صعيد مؤسسات التنشئة الاجتماعية أو على الصعيد السياسي، وفي هذا الصدد أكد (Bhabha, 2009) أن مفهوم الطفولة لا يزال يقتصر على وجه نظر قاصرة مفادها أن الطفولة هي مرحلة عمرية يمر بها الإنسان، وهذا المنحنى من التفكير أثر سلبا على فكرة حقوق الطفل من حيث اعتبار هذه الحقوق ثانوية والاهتمام بها يكون إعلاميا أكثر من كونه تطبيقيا. أما (Mayall, 2000) فحذر من تحول مسألة حقوق الأطفال من مسألة إنسانية بحثيه يقع على عاتق مؤسسات المجتمع الاهتمام بها إلى قضية سياسية تتسابق الدول في إلى التأكيد عليها إعلاميا ونظريا، وأوصى بهذا الصدد أن يكون الأطفال جزء من المنظومة التشريعية التي تتولى إصدار حقوق الأطفال بحيث لا يقتصر إصدارها على الكبار فقط.

مشكلة الدراسة:

حظيت حقوق الأطفال باهتمام محلي وعالمي كبير، إذ مثلت تلك الحقوق قاعدة أساسية تسعى الدول على مختلف أنظمتها السياسية والاجتماعية على التأكيد عليها، ورغم هذه الأهمية إلا أن العديد من الأدبيات (Johnny, 2006, Mayall, 2000) قد أشارت إلى أن مسألة حقوق الطفل هي دعاية إعلامية أكثر من كونها واقعا ملموسا حيث لا يزال الأطفال بعيدين كل بعد عن المشاركة في الكثير من القرارات التي تخص تلك الحقوق، وفي البيئة العربية فقد أشارت نتائج أغلب الدرسات (دراسة جابر، ٢٠١١) ودراسة (نعمان وجناني، ٢٠١٢) إلى أن المؤسسات التربوية لا تضلع بدورها المطلوب في رعاية حقوق الأطفال، لذا فقد تحددت مشكلة هذه الدراسة بالكشف عن الدور الذي تقوم به الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية باعتبار الأسرة أحد أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات الآتية:

١- ما دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية؟

٢- هل يختلف دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية باختلاف متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى المدرسة، ومدة الزواج؟

هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. الكشف عن دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية.

٢. التعرف على الفروقات بين أفراد العينة في دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية تبعا لمتغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى المدرسة، ومدة الزواج.

٣. تقديم عدد من التوصيات المستخلصة من نتائج الدراسة لتستفيد منها مؤسسات التنشئة الاجتماعية في أهمية تدعيم حقوق الطفل والعمل على تعزيز العمل بها.

أهمية الدراسة:

من المؤمل أن تسهم الدراسة الحالية في تقديم الآتي:

١. تقديم بعد نظري يسهم في سد النقص الذي تعاني منه المكتبة العربية والمتمثل بالأدوار المختلفة للأسرة في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، حيث لا تزال الدارسات في هذا الجانب قليلة أو غير موجودة أساسا.

٢. تسهم الدراسة الحالية في تقديم تغذية راجعة عن مستوى الدور الذي تقوم به الأسرة في مجال حقوق الطفل وبالتالي العمل على تعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب القصور في تعزيز تلك الحقوق.

٣. تسهم هذه الدراسة في إفساح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات وبحوث أخرى تثري مجالات مختلفة من جوانب الاهتمام بحقوق الطفل في مراحل التعليم المختلفة.

التعريفات الإجرائية للمصطلحات:

حقوق الطفل:

مجموعة من المبادئ التي نظمتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وتهدف إلى رعاية الأطفال في المجالات الأساسية ومنع العنف ضدهم، وتقاس من خلال استبانة الحقوق التي تم بناؤها لهذا الغرض.

الطفل:

المرحلة العمرية الممتدة من لحظة الولادة وحتى سن السابعة عشر.

الأسرة:

النواة الأولى التي يقع على عاتقها إيجاد النشء ورعايته وإعداده للحياة.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت الدراسة الحالية على الحدود الآتية:

١- عينة من معلمي معلمات المرحلة الثانوية والأساسية في تربية إربد الأولى في محافظة إربد لعام الدراسي ٢٠١٣/ ٢٠١٤.

٢- يقتصر تعميم نتائج الدراسة على الأداة المستخدمة وهي الاستبانة وما تتمتع به من صدق وثبات لذا فإنه لا يمكن تعميم نتائج الدراسة خارج الحدود الموضوعية لها.

الدراسات السابقة:

تكاد الدراسات السابقة في موضوع حقوق الطفل سواء في مجال المؤسسات التي تعنى بتلك الحقوق أو المناهج التي ينبغي تضمين تلك الحقوق فيها قليلة جدا، إلا أن هناك دراسات تناولت حقوق الطفل بشكل عام ومن تلك الدراسات:

١. **دراسة الربيعي (٢٠٠٦) وهي بعنوان "واقع حقوق الطفل في المدارس الابتدائية من وجهة نظر الأطفال" هدفت إلى التعرف على ما يتمتع به الأطفال من حقوق في المدارس الابتدائية العراقية، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (٤٥٠) تلميذا وتلميذة، وقد أظهرت النتائج أن الطفل العراقي لا يتمتع بالحقوق الأساسية التي تضمنتها اتفاقية الطفل (١٩٨٩) مع ملاحظة أن الطالبات يتمتعن بحقوق أكبر في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية.**

٢. **دراسة جابر (٢٠١١) وهي بعنوان "حقوق الأطفال في المدرسة الابتدائية من وجهة نظر معلميهم"، هدفت إلى الكشف مدى اهتمام المدارس الابتدائية بحقوق الطفل، حيث أظهرت النتائج أن اهتمام المدارس الابتدائية في العراق بحقوق الطفل دون المستوى المطلوب حيث تزدحم تلك المدارس بإعداد الطلبة في الصفوف المدارسة، وسعي بعض المدارس إلى فرض فكر معين على الطلبة خاصة في جنوب العراق وأخيرا عدم الاهتمام إلا بالجانب المعرفي وإهمال الجوانب الأخرى المهارية والوجدانية مع أنها من الحقوق الأساسية للأطفال.**

٣. **دراسة البرواي (٢٠١٢) وهي بعنوان "دور معلم التربية الوطنية في تدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المديرين والمشرفين" هدفت إلى الكشف عن الأدوار المختلفة لمعلم التربية الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان، وتم التطبيق على عينة مكونة من (٢٨٤) منهم (١٤) مشرفا ومشرفة و(٢٧٠) معلما ومعلمة وقد أظهرت النتائج أن معلمي التربية الوطنية يقومون بدور كبير في تعزيز حقوق الإنسان، كما أشارت النتائج إلى أن هناك فروقا دالة إحصائيا تعزى لمتغير المنطقة التعليمية، ومتغير المهنة وجاءت الفروق لصالح معلم التربية الوطنية مقابل المدير.**

٤. دراسة نعمان وجناني (٢٠١٢) وهي بعنوان "واقع حقوق الإنسان في المدارس المتوسطة" هدفت إلى التعرف على دور المدارس الابتدائية في تعزيز حقوق الإنسان، وتم التطبيق على عينة مكونة من (٢٥٠) طالبا وطالبة في منطقة الكرخ في العراق، وقد أظهرت النتائج أن حقوق الطفل في مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والوجدانية كانت قليلة ودون المستوى المطلوب.

وباستعراض الدراسات السابقة يلاحظ أنها اقتصرت على دور المؤسسات التربوية في تعزيز حقوق الطفل، في حين شكلت الدراسة الحالية أسبقية في الكشف عن الدور الواقعي الذي تقوم به الأسرة في الأردن في رعاية حقوق الأطفال.

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي، نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة، ويعرف المنهج الوصفي بأنه "الحصول على معلومات تتعلق بالحالة الراهنة للظاهرة موضوع الدراسة لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوث تلك الظاهرة ووصفها وتصويرها وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها" (عليان وغنيم، ٢٠٠٠، ص١٥٩). ويتجلى توظيف المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات والمعطيات للكشف عن دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية؛ حيث تم جمع المعلومات التي يكتبها المختصون والخبراء "تقارير وبحوث وملاحظات، وما يصدر من تقارير وتوجيهات رسمية وتحليلها".

مجتمع الدراسة وعينتها:

تمثل مجتمع الدراسة بمعلمات ومعلمي المرحلة الثانوية والأساسية في محافظة إربد لعام الدراسي ٢٠١٣- ٢٠١٤، وتم اختيار العينة العشوائية الغرضية كمصدر لجمع البيانات لصعوبة الوصول إلى عينة الدراسة بشكل عشوائي لكبر مجتمع الدراسة بلغت (٢٨٧) معلما ومعلمة من المجتمع الأصلي من المعلمين والمعلمات المتزوجين في محافظة إربد، ومن شأن هذا النوع من العينات أن يتيح الفرصة لجميع أفراد المجتمع الأصلي للدخول ضمن عينة البحث بصورة متكافئة، دون تحيز أو تدخل مباشر من الباحث. والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (١) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	193	67.2
	أنثى	94	32.8
المستوى التعليمي	بكالوريوس	58	20.2
	ماجستير	158	55.1
	دكتوراه	71	24.7
مستوى المدرسة	أساسية	142	49.5
	ثانوية	145	50.5
مدة الزواج	اقل من ٥ سنوات	49	17.1
	من ٥ إلى اقل من ٨ سنوات	159	55.4
	٨ سنوات فأكثر	79	27.5
	المجموع	287	100.0

أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة في ضوء الإجراءات البحثية الآتية:

١- الاطلاع على التشريعات الأردنية والقوانين الخاصة بحقوق الطفل، إضافة إلى الاطلاع على الأدب السابق والدراسات ذات الصلة بالدراسة الحالية، ومن ثم بناءها بشكل مبدئي.

٢- تكونت الاستبانة من (٢١) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي: المجال الأول: الحقوق المتعلقة بالرعاية وله (٨) فقرات. والمجال الثاني: الحقوق المتعلقة بالتعليم وله (٦) فقرات. والمجال الثالث: الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف الأسري وله (٧).

صدق الأداة:

للتحقق من صدق فقرات أداة الدراسة، وصلاحيتها، من حيث الصياغة اللغوية ومناسبتها للمجال الذي أدرجت ضمنه، تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على (١٠) محكمين من المتخصصين في جامعة اليرموك وجامعة البلقاء التطبيقية، ومديرية التربية والتعليم في محافظة إربد في مجالات: الإدارة التربوية، والإرشاد، والقياس والتقويم، والقانون، وذلك من أجل الاسترشاد بآرائهم وبملاحظاتهم في مضمون الاستبانة، ومدى ارتباط كل فقرة بالمجال الذي أدرجت ضمنه، ومن سلامتها اللغوية، ومناسبتها لقياس ما وضعت من أجله. وطلب منهم مراجعة أداة الدراسة وإبداء رأيهم فيها، والتعديل والحذف والزيادة عليها أينما اقتضت الحاجة. وقد اقترح المحكمون إجراء التعديلات الآتية:

١- فيما يتعلق بالمجال الأول: تم إعادة الصياغة اللغوية لبعض الفقرات ارتآها المحكمون لكونها أكثر انسجاما مع هدف الدراسة.

٢- فيما يتعلق بالمجال الثاني: اقتراح المحكمين إضافة فقرتين هما الفقرة (٧، ٨).

٣- فيما يتعلق بالمجال الثالث: اقتراح المحكمين إضافة فقرة واحدة هي الفقرة (٨). وبناءً على آراء المحكمين، تم القيام بإجراء التعديلات المقترحة. وبعد إجراء التعديلات أصبحت أداة الدراسة في صورتها النهائية (٢٤).

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (٣٠) معلم ومعلمة من خارج عينة الدراسة حسب معادلة كرونباخ ألفا، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (٢) معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا

المجالات	الاتساق الداخلي
الحقوق المتعلقة بالرعاية	0.90
الحقوق المتعلقة بالتعليم	0.88
الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف	0.89
الأداة ككل	0.91

معيار التصحيح:

تم اعتماد تدريج ليكرت الخماسي؛ (قليلة جداً وتأخذ الوزن ١، قليلة وتأخذ الوزن ٢، متوسطة وتأخذ الوزن ٣، كبيرة وتأخذ الوزن ٤، كبيرة جداً وتأخذ الوزن ٥) لأداة الدراسة، وبناء على ذلك تم اعتماد النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي؛ بهدف تصنيف المتوسطات الحسابية لدور المبادرة بحيث تم اعتماد تدرج ثلاثي على النحو الأتي:

الدور	فئة المتوسطات الحسابية المقابلة لها
كبير	٣,٥٠ فأكثر
متوسط	٢,٥٠-٣,٤٩
قليل	أقل من ٢,٤٩

متغيرات الدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على المتغيرات التالية:

أ. المتغيرات المستقلة؛ وهي:

١. الجنس؛ وله فئتان: (ذكر، أنثى).

٢. المستوى التعليمي وله ثلاثة مستويات: (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

٣. مستوى المدرسة؛ وله مستويان: (أساسي، ثانوي).

٤. مدة الزواج ؛ وله ثلاث مستويات (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى أقل من ٨ سنوات، ٨ سنوات فأكثر).

ب. المتغير التابع: دور الأسرة وله ثلاثة مستويات:

١. عال

٢. متوسط

٣. قليل

إجراءات الدراسة:

قام الباحث بعدد من الإجراءات على النحو التالي:

١. تحديد هدف الدراسة والمتمثل بالكشف عن دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية.

٢. بناء أداة الدراسة في ضوء الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة ومن ثم التأكد من صدقها وثباتها وفقاً للإجراءات العلمية المتبعة في بناء الأدوات وحساب الصدق والثبات.

٣. اختيار العينة ثم مقابلة أفراد عينة الدراسة وشرح هدف الدراسة لهم.

٤. توزيع أداة الدراسة (الاستبانات) على أفراد عينة الدراسة.

٥. تعبئة البيانات اللازمة من قبل أفراد عينة الدراسة ثم الإجابة على فقرات الاستبانة كما يرونها معبرة عن وجهة نظرهم بكل صدق وموضوعية. وذلك بعد إحاطتهم علماً بأن إجاباتهم سرية ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

٦. جمع البيانات ومن ثم إدخال البيانات إلى ذاكرة الحاسوب، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، وإجراء التحليل الإحصائية المناسبة واستخراج النتائج، ومن ثم مناقشتها وتفسيرها ووضع التوصيات والمقترحات.

نتائج الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية، وفيما يلي عرضا للنتائج وفقا لتساؤلات الدراسة.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في الترشيعات الأردنية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	الحقوق المتعلقة بالرعاية	3.32	.64	متوسط
٢	٢	الحقوق المتعلقة بالتعليم	3.26	.66	متوسط
٣	٣	الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف	2.59	.83	متوسط
		الأداة ككل	3.09	.51	متوسط

يبين الجدول (٣) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٢,٥٩-٣,٣٢)، حيث جاءت الحقوق المتعلقة بالرعاية في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٣٢)، تلاه في المرتبة الثانية الحقوق المتعلقة بالتعليم بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٦)، بينما مجال الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف في المرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٩)، وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٣,٠٩).

وقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل مجال من المجالات على حده، حيث كانت على النحو التالي:

١. الحقوق المتعلقة بالرعاية:

جدول (٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الحقوق المتعلقة بالرعاية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	١	تحرص الأسرة على توفير الحاجات الغذائية والجسدية والجسم بغض النظر عن الوضع المادي لها	3.63	.80	عالي
٢	٢	تلتزم الأسرة بتوفير المتطلبات النفسية والعاطفية التي يحتاجها الطفل في مرحلة الطفولة	3.41	.84	متوسط
٣	٨	تهتم الأسرة بتوفير الأنشطة المناسبة التي يفرغ فيها الطفل طاقته	3.37	.99	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٤	٧	تحرص الأسرة على توفير تهيئة الظروف البيئية التي تساعد الطفل على النمو السليم	3.36	1.11	متوسط
٥	٣	تخصص الأسرة أوقاتا مناسبة لأبنائها للعب	3.35	.90	متوسط
٥	٤	تحرص الأسرة على تقديم النصح والإرشاد لأبنائها	3.35	.96	متوسط
٧	٥	تحرص الأسرة على المساواة بين أطفالها في المعاملة والرعاية	3.32	.93	متوسط
٨	٦	توفر الأسرة متطلبات الرعاية الصحية المناسبة لأبنائها	3.07	1.01	متوسط
		الأداة ككل	3.32	.64	متوسط

يبين الجدول (٤) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٣,٠٧-٣,٦٣)، حيث جاءت الفقرة رقم (١) والتي تنص على "تحرص الأسرة على توفير الحاجات الغذائية والجسدية والجسم بغض النظر عن الوضع المادي لها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٣)،، بينما جاءت الفقرة رقم (٦) ونصها "توفر الأسرة متطلبات الرعاية الصحية المناسبة لأبنائها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٧). وبلغ المتوسط للأداة ككل (٣,٣٢).

٢. الحقوق المتعلقة بالتعليم:

جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الحقوق المتعلقة بالتعليم مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٥	تسارع الأسرة إلى إلحاق الطفل بالمؤسسات التربوية منذ سن مبكر	3.52	.95	عالي
٢	٧	تحرص الأسرة على استمرارية عملية التعليم لأبنائها	3.33	.94	متوسط
٣	٢	تتخذ الأسرة التدابير اللازمة لتشجيع الطفل على الالتحاق بالمدرسة	3.31	.97	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٤	٤	تشجع الأسرة أبنائها على اكتساب المعرفة من مصادر متنوعة	3.29	.99	متوسط
٥	٣	تحرص الأسرة على توفير نوعية تعليم ذات جودة عالية لأبنائها	3.28	.96	متوسط
٦	٦	تشجع الأسرة أبنائها على استخدام تقنيات التعليم الحديثة	3.24	1.01	متوسط
٧	١	تحرص الأسرة على تكوين اتجاهات إيجابية لدى أبنائها نحو التعليم	3.20	1.01	متوسط
٨	٨	تحترم الأسرة وجهة نظر الطفل وتعزز مفهوم الذات لديه	3.13	.98	متوسط
		المجال ككل	3.26	.66	متوسط

يبين الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٣,١٣-٣,٥٢)، حيث جاءت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على "تسارع الأسرة إلى إلحاق الطفل بالمؤسسات التربوية منذ سن مبكر" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٢)،، بينما جاءت الفقرة رقم (٨) ونصها "تحترم الأسرة وجهة نظر الطفل وتعزز مفهوم الذات لدية" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,١٣). وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (٣,٢٦).

٣. الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف:

جدول (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
١	٤	تبعد الأسرة عن الإساءة أو الإهمال لأبنائها	2.89	1.06	متوسط
٢	٨	تبتعد الأسرة عن أساليب العقاب النفسي أو السخرية من بعض أبنائها	2.82	1.02	متوسط
٣	٢	تبتعد الأسرة عن إيقاع العقاب البدني على أبنائها ما أمكن	2.72	1.07	متوسط

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
٤	٣	تحرص الأسرة على التقليل من الشعور بالغيرة بين أبنائها	2.64	1.09	متوسط
٤	١	تلتزم الأسرة بالرفق في معاملة أبنائها	2.64	1.16	متوسط
٦	٦	تعتمد الأسرة أسلوب التسامح الواعي مع أبنائها	2.55	.96	متوسط
٧	٧	تحرص الأسرة على عدم اعتماد الحرمان كأسلوب من أساليب التربية	2.51	.98	متوسط
٨	٥	تحرص الأسرة على السيطرة على الغضب والتحكم بالانفعالات أثناء تربيتها لأبنائها	2.28	1.17	متوسط
		المجال ككل	2.59	.83	متوسط

يبين الجدول (٦) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت مابين (٢,٢٨-٢,٨٩)، حيث جاءت الفقرة رقم (٤) والتي تنص على "تبعد الأسرة عن الإساءة أو الإهمال لأبنائها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٩)،، بينما جاءت الفقرة رقم (٥) ونصها "تحرص الأسرة على السيطرة على الغضب والتحكم بالانفعالات أثناء تربيتها لأبنائها" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (٢,٢٨). وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل (٢,٥٩).

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني: هل يختلف دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية باختلاف متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى المدرسة، ومدة الزواج؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية حسب متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى المدرسة، ومدة الزواج، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات لدور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية حسب متغيرات الجنس، والمستوى التعليمي، ومستوى المدرسة، ومدة الزواج

			الحقوق المتعلقة بالرعاية	الحقوق المتعلقة بالتعليم	الحقوق المتعلقة بالحماية من العنف	الدور ككل
الجنس	ذكر	س	3.28	3.24	2.45	3.03
		ع	.63	.64	.75	.50
	أنثى	س	3.41	3.28	2.88	3.22
		ع	.64	.70	.92	.50
المستوى التعليمي	بكالوريوس	س	3.44	3.32	2.71	3.20
		ع	.66	.68	.83	.51
	ماجستير	س	3.27	3.22	2.55	3.05
		ع	.63	.68	.84	.52
	دكتوراة	س	3.34	3.28	2.59	3.11
		ع	.63	.61	.82	.48
مستوى المدرسة	أساسي	س	3.41	3.33	2.74	3.19
		ع	.597	.638	.889	.487
	ثانوي	س	3.24	3.18	2.44	2.99
		ع	.667	.676	.750	.508
مدة الزواج	اقل من ٥ سنوات	س	3.43	3.23	2.72	3.17
		ع	.59	.69	.81	.48
	من ٥ إلى أقل من ٨	س	3.25	3.22	2.55	3.04
		ع	.66	.68	.83	.53
	٨ فأكثر	س	3.39	3.35	2.58	3.15
		ع	.60	.61	.85	.47

س= المتوسط الحسابي ع= الانحراف المعياري

يبين الجدول (٧) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية حسب متغيرات بسبب اختلاف فئات متغيرات الجنس(ذكر، أنثى)، والمستوى التعليمي (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)، ومستوى المدرسة (أساسي، ثانوي)، ومدة الزواج (أقل من ٥ سنوات، من ٥ إلى أقل من ٨، ٨ فأكثر).

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الرباعي المتعدد على المجالات جدول (٨) وتحليل التباين الرباعي للأداة ككل جدول (٩).

جدول (٨) تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر الجنس، المؤهل العلمي، ومستوى المدرسة ومدة الزواج على دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية

مصدر التباين	المجالات:	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس هوتلنج=.064 ح=.001		.667	1	.667	1.667	.198
		.000	1	.000	.001	.979
		10.757	1	10.757	16.650	.000
المستوى التعليمي ويلكس=.989 ح=.783	الرعاية	.457	2	.229	.571	.566
	التعليم	1.144	2	.572	1.318	.269
	الحماية من العنف	.313	2	.156	.242	.785
مستوى المدرسة هوتلنج=.032 ح=.033	الرعاية	1.121	1	1.121	2.800	.095
	التعليم	1.258	1	1.258	2.900	.090
	الحماية من العنف	4.042	1	4.042	6.256	.013
مدة الزواج ويلكس=.977 ح=.358	الرعاية	.436	2	.218	.544	.581
	التعليم	1.483	2	.742	1.709	.183
	الحماية من العنف	.820	2	.410	.634	.531
الخطأ	الرعاية	112.083	280	.400		
	التعليم	121.506	280	.434		
	الحماية من العنف	180.900	280	.646		
الكلي	الرعاية	116.386	286			
	التعليم	124.980	286			
	الحماية من العنف	198.705	286			

يتبين من الجدول (٨) الآتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال الحماية من العنف، وجاءت الفروق لصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر المستوى التعليمي في جميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر مستوى المدرسة في جميع المجالات باستثناء مجال الحماية من العنف، وجاءت الفروق لصالح المدارس الابتدائية
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر الزواج في جميع المجالات.

جدول (٩) تحليل التباين الرباعي المتعدد لأثر الجنس، المؤهل العلمي، ومستوى المدرسة ومدة الزواج على دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.583	1	1.583	6.506	.011
المستوى التعليمي	.421	2	.211	.865	.422
مستوى المدرسة	1.824	1	1.824	7.494	.007
مدة الزواج	.102	2	.051	.209	.812
الخطأ	68.136	280	.243		
الكلي	73.455	286			

يتبين من الجدول (٩) الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر الجنس، حيث بلغت قيمة ف ٦,٥٠٦ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠١١. وجاءت الفروق لصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة ف ٠,٨٦٥ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٤٢٢.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر مستوى المدرسة، حيث بلغت قيمة ف ٧,٤٩٤ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٠٠٧. وجاءت الفروق لصالح المدارس الابتدائية.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر مدة الزواج، حيث بلغت قيمة ف ٠,٢٠٩ وبدلالة إحصائية بلغت ٠,٨١٢.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة الحالية الآتي:

١- أن دور الأسرة الأردنية في تطبيق حقوق الطفل المتضمنة في التشريعات الأردنية كان متوسطا على جميع مجالات الأداة والأداة ككل، وربما تعزى النتيجة السابقة إلى أن مستوى الوعي بحقوق الطفل وأهميتها لا زال دون المستوى المطلوب حيث لا تزال التقاليد الاجتماعية تنظر إلى الطفل باعتباره شخصا قاصرا وبحاجة إلى التوجيه وأنه غير قادر على المشاركة في القضايا التي تخصه وبالتالي فإن الأسرة هي تقوم برعاية وتنظيم كل ما يتعلق بالطفل، إلا أن فكرة الحقوق على نحو ما أشار (Johnny, Mayall, 2000, 2006) تتطلب أشراك الطفل فيما يخصه من قرارات. وتنسجم نتائج الدراسة الحالية مع أغلب نتائج الدراسات السابقة والتي أظهرت أن مؤسسات التنشئة الاجتماعية لا تقوم بالدور المطلوب في رعاية حقوق الأطفال مثل دراسة الربيعي (٢٠٠٦) ودراسة (جابر، ٢٠١١) ودراسة (نعمان وجناني، ٢٠١٢) حيث اتفقت الدراسة السابقة على أن هناك دورا متوسطا وأحيانا قليلا في رعاية حقوق الأطفال.

٢- أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر الجنس في جميع المجالات باستثناء مجال الحماية من العنف، وجاءت الفروق لصالح الإناث، وربما تعزى النتيجة السابقة إلى أن الآباء أكثر سلطة على الأطفال وأكثر قسوة في التعامل معهم في حين تكون الأم أكثر عاطفة وأكثر حنانا على الطفل، لذا فإن مجال حماية الأطفال من العنف لا زال يعاني من أوجه قصور متعددة خاصة من جهة الآباء والذين ربما يلجأون إلى استخدام العنف كأسلوب من أساليب التنشئة الاجتماعية.

٣- أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر مستوى المدرسة ولصالح المدارس الأساسية، وهذا يعني أن الأطفال في المرحلة الأساسية لازالوا يعانون من تدني حقوقهم مقابل طلبة المدارس

الثانوية، وربما تعزى النتيجة السابقة إلى أن طلبة المدارس الثانوية أكثر وعيا بحقوقهم وأكثر قدرة على المطالبة بحقوقهم من طلبة المدارس الأساسية والذين يلتزمون بما تفرضه المدرسة عليهم وربما خافوا من المطالبة بما لهم من حقوق، وهذا ما أشارت إليه نتائج دراسة جابر (٢٠١١) من أن اهتمام المدارس الأساسية بحقوق الطفل لازال قليلا.

٤- أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر مدة الزواج، ربما تكون هذه النتيجة منطقية حيث أن حقوق الأطفال لا يمكن أن تتأثر بالفترة الزمنية للزواج فحقوق الطفل مبادئ أساسية يكتسبها الطفل بصفة الإنسانية بعيدا عن الفترة الزمنية للزواج لذا لم تظهر فروق عند هذا المتغير.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بالاتي:

١- التأكيد على أهمية حقوق الأطفال باعتبارها مبادئ حثت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية وترتيب عقوبات رادعة على انتهاكها.

٢- الحد من ظاهرة العنف ضد الأطفال في الأسرة الأردنية، وعدم استخدام العنف كأسلوب من أساليب التربية أو التنشئة الاجتماعية لأن ذلك انتهاك واضح لحقوق الطفل.

٣- ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني بتوعية الأسرة الأردنية بأهمية إتاحة الفرصة للطفل للمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة به باعتبار أن مشاركة الطفل تمثل وعيا مجتمعيا بأهمية حقوقه وحقه في التمتع بها.

٤- ضرورة التوعية بأهمية احترام الأسرة الأردنية وجهة نظر الطفل وتعزيز مفهوم الذات لدية.

٥- ضرورة تطوير أساليب تعليم الطفل والتخلص من أسلوب التلقين واستبداله بأسلوب إثارة تفكير الطفل باعتبار أن التعليم السليم من أبرز حقوق الطفل.

المراجع:

المراجع العربية:

البراوي، حمدي (٢٠١٢) دور معلم التربية الوطنية في تدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلبة المرحلة الأساسية من وجهة نظر المديرين والمشرفين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

جابر، وصال (٢٠١١) "حقوق الأطفال في المدرسة الابتدائية من وجهة نظر معلميهم" مجلة دراسات تربوية، العدد السادس عشر، ٦٩-٩٨.

الربيعي، ابتسام محمد (٢٠٠٦). واقع حقوق الطفل في المدارس الابتدائية من وجهة نظر الأطفال) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية – ابن رشد.

رضوان، زيادة (٢٠٠٥): الإسلاميون وحقوق الإنسان – إشكالية الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٤١) "حقوق الإنسان الرؤى العالمية والإسلامية والعربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

عبدو، يزن (٢٠١٠) دراسة مقارنة لحقوق الطفل في الإسلام والمواثيق الدولية في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الأساسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الأردنية.

مختار، وفيق (٢٠٠٥) سيكولوجية الطفولة، دراسة تربوية نفسية في الفترة من عامين إلى اثني عشر عاما، دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة.

نعمان، ليلي وجناني، زينب (٢٠١٢) واقع حقوق الإنسان في المدارس المتوسطة، مجلة الأستاذ العدد (٢٠١) ٥٥٧-٥٧٧.

المراجع الأجنبية:

Bhabha, J. (2009) 'Arendt's Children: Do Today's Migrant Children Have a Right to Have Rights?', Human Rights Quarterly, 31(2), 410-451.

Bickmore, K. (2001). Student conflict resolution, power "sharing" in schools and citizenship education. Curriculum Inquiry, 2, 138-161.

Johnny ,L(2006) Reconceptualising childhood: Children's rights and youth participation in schools, International Education Journal, 2006, 7(1), 17-25.

Mayall, B.(2000) The sociology of childhood in relation to children's rights, The International Journal of Children's Rights 8: 243–259, 2000.

Shannon, G. (2001), "European Convention on Human Rights Bill, 2001 and Child Law" Paper presented to the Family Law Conference, September 2001.